

## منهج الشاوي في كتابه "المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري"

*Al-Shawi's approach in his book "The Judgments between Abu Hayyan, Ibn Atiyya, and Al-Zamakhshari"*

الدكتور: عبد القادر مغدير

قسم اللغة والأدب العربي. جامعة معسكر (الجزائر)

Abdelkader.meghdir@univ-mascara.dz

تاريخ الإيداع: 2024/12/11 تاريخ القبول: 2025/09/04 تاريخ النشر: 2025/09/15

### ملخص:

لقد ألف الشاوي (ت 1096 هـ) كتابه "المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري" للرد على اعتراضات أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) على ابن عطية والزمخشري في تفسيره "البحر المحيط". وتهدف هذه الدراسة إلى بيان المنهج الذي سلكه الشاوي للرد على اعتراضات أبي حيان، وكيفية عرضها، ومناقشتها، وطرق الاستدلال عليها من جهة، وموقفه من العلماء الذين حاكمهم، ومن قضايا أخرى ككلام العرب، والقراءات، والمذهب البصري من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: المنهج، المحاكمات، الشاوي، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، اعتراضات.

### Abstract :

Al-Shawi wrote his book "The Judgments between Abu Hayyan, Ibn Atiyya, and Al-Zamakhshari" to respond to the objections of Abu Hayyan Al-Andalusi to Ibn Atiyya and Al-Zamakhshari in his interpretation of Al-Bahr Al-Muhit.

This study aims to explain the approach taken by Al-Shawi to respond to Abu Hayyan's objections, how to present them, discuss them, and ways to infer them. And his position on the scholars whom he judged, and on other issues such as the speech of the Arabs, readings, and the Basri doctrine on the other hand.

**Keywords:** Methodology, Judgments, Al-Shawi, Al-Bahr Al-Muhit, Abu Hayyan Al-Andalusi, objections.

## 1- مقدمة:

لقد اعتمدت في مقالي هذا على المخطوط؛ لأنني لم أعر على المطبوع. ذكر الشاوي في مقدمته القصيرة الهدف من كتابه، وهو جمع اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري ومناقشتها، لكنه لم يذكر لنا الطريقة التي سيتبعها، ولا الأساليب التي سيتناولها، ولا العلوم التي سيستخدمها في الرد، كما أنه لا يذكر أبا حيان بشيء مع أنه هو المقصود بالرد، بل يكتفي بالقول: "فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري، والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل الله في ذلك التسديد"<sup>1</sup>.

نستخلص من مقدمة الشاوي ما يأتي:

أ- أنه رمز لأبي حيان بالحرف (ح)، ولابن عطية بالحرف (ع)، وللزمخشري بالحرف (ز)، ولتعليقاته هو بالرمز (ت)، ولا أدري لماذا اختار التاء رمزاً له مع أنه ليس الحرف الأول من اسمه؟ ولعل اتخاذ الشاوي للحروف رموزاً بدل الأسماء اتبع فيه ابن مكتوم<sup>2</sup> في كتابه الدر اللقيط، الذي لخص فيه صاحبه اعتراضات أستاذه أبي حيان على ابن عطية والزمخشري، ورمز إلى ابن عطية بـ(ع)، وإلى الزمخشري بـ(ش)، وإلى أبي حيان بـ(ح).

ب- أن كتابه ليس تفسيراً للقرآن الكريم، إنما هو وقوف على اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري، والرد عليها بدحضها أو مجازاة أبي حيان فيها، أو تصحيحها، أو تلخيصها، أو توضيح غامض فيها، أو التعليق على جزئية منها.

والواقع أن اعتراضات أبي حيان لم تكن على ابن عطية والزمخشري فحسب، بل تعدتهم إلى علماء آخرين كأبي البقاء، والحوفي، والزجاج وغيرهم، ومن ذلك مثلاً اعتراضه على الحوفي قائلاً: "قال الحوفي: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾<sup>3</sup> جواب الشرط انتهى. وهنا شرطان؛ لأنَّ المعطوفَ على الشرط شرطٌ. وهذا لا يصحُّ على الأول، ولا على الثاني لعدم ترتبه على كلِّ بحالته؛ لأنَّ كَوْنَ البلاغِ عليه لا يترتبُ على كونه يريهم العذاب، ولا على وفاته"<sup>4</sup>.

والإشكال الذي يطرح نفسه في هذا المقال: ما هو المنهج الذي اتبعه الشاوي في الرد على

اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من الإجابة على سؤالين آخرين هما:

- ما هي الطرق والأساليب التي استخدمها الشاوي في الرد على هذه الاعتراضات؟

- ما هي مواقف الشاوي في المحاكمات؟

## 1- منهج الشاوي في المحاكمات:

لقد اتبع الشاوي في محاكماته طرائق مختلفة، وأساليب متعددة في عرض آراء من حاكمهم، وذلك بموافقتهما أو الرد عليهما، سأعرضها مع التمثيل لها فيما يأتي:

## 1-1: عرض المشكلة.

أحيانا يعرض الشاوي المشكلة من خلال آراء من حاكمهم، ويذكر في الأخير أن المسألة فيها خلاف، وهو ما نجده في تعليقه على قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>5</sup>؛ إذ يذكر<sup>6</sup> رأي أبي حيان والزمخشري في لام (للذين)، وأنها للتبليغ عند الأول<sup>7</sup>، أي: أن الله أمر نبيه -ﷺ- أن يبلغهم هذا المعنى الذي تضمنته ألفاظ الجملة المحكية بنصها أم غيرها، وللتعليل عند الثاني<sup>8</sup>، أي: قل لأجلهم هذا القول ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، ولو كان بمعنى خاطبتهم به لقال: ﴿إِنْ تَنْتَهُوا نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، وهي قراءة ابن مسعود<sup>9</sup>.

واكتفى صاحبنا الشاوي بعد عرضه للرأيين أن قال: "المسألة فيها خلاف".

وأحيانا يكتفي بذكر آراء من حاكمهم دون أن يدلي برأيه، كما فعل في الآيات الآتية:

- في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ﴾<sup>10</sup>، أخبرنا<sup>11</sup> أن (لما) عند الزمخشري:

ظرف منصوب ب(مَا أَغْنَتْ)، وعند أبي حيان حرف وجوب لوجوب، وهو مذهب سيبويه<sup>12</sup>، واكتفى بذلك، ولم يعلق بشيء.

- وفي قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>13</sup> نقل لنا الشاوي<sup>14</sup> رأي الزمخشري<sup>15</sup> الذي

عرض فيه قراءة ابن مسعود ﴿مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾ بزيادة الباء<sup>16</sup> في لغة من ينصب، وهي لغة الحجاز، وردّ أبي حيان<sup>17</sup> عليه، والذي ذكر فيه أن الزمخشري تبع في ذلك الفارسي في أنّ الباء لا تُزاد في لغة تميم، والواقع أنه موجودٌ زيادتها في لغة تميم.

ويدل عدم تعليق الشاوي - في رأيي - على أنه يتبنى الآراء المطروحة؛ لأن المسألة تحتلها، ولا

فائدة من ترجيح هذا الرأي على ذلك.

وأحيانا يكتفي بعرض ما جمعه أبو حيان من أقوال وآراء حول معنى الآية، ولا يذكر آراء

الشيخين ابن عطية والزمخشري، ولا يتدخل هو بشيء، كما نجده<sup>18</sup> يذكر نقول أبي حيان<sup>19</sup> عن اللغويين والمفسرين حول معنى كلمة (قرن) في الآية السادسة من الأنعام ﴿مَنْ قَرْنَ﴾، وحول مدة القرن، ويسوق في ذلك جملة من الأحاديث والآثار، وفي النهاية يخرج أبو حيان من الآية دون ترجيح، مع أن المسألة تحتاج إلى إبداء رأي، ولو على سبيل الاستئناس.

وفي مسألة "أرأيت" في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾<sup>20</sup> يترك الشاوي أبا حيان<sup>21</sup> يصول ويجول، ليعطي المسألة حقها ومستحقها من الشرح والتحليل، ويكتب فيها كلاما طويلا وصل إلى ثلاث صفحات<sup>22</sup>، ذكر فيها كل ما قال الأوائل حولها.

وفي رأي سكوت الشاوي في مثل هذه المواقف يدل على أن المسألة دار حولها جدل كبير، وبالتالي تحتل كل ما قيل فيها، ولذا لم يلجأ أبو حيان إلى الترجيح، أو أنه يريد أن يبين للقارئ أن أبا حيان لا يسعفه الرد دائما فيكتفي بالعرض.

### 2-1: توضيح المشكلة

أحيانا يلجأ الشاوي إلى توضيح المشكلة محل الخلاف بين أهل العلم، ومن ذلك مثلا ما ورد في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيَّ حَسَانٍ﴾<sup>23</sup>؛ إذ ذكر<sup>24</sup> أن الزمخشري<sup>25</sup> حين وقف على (عبقري) أنكر صحة رواية أبي حاتم (عَبَقَرِي) بِفَتْحِ الْقَافِ وَمَنْعِ الصَّرْفِ، وأن أبا حيان<sup>26</sup> أجاز المنع مشاكلة ل(رَفَارِف)؛ لأنه كما قد يُتَوَّنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْمَشَاكَلَةِ، يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْمَشَاكَلَةِ. بعد هذا أخبرنا الشاوي أن (عَبَقَرِي) بِفَتْحِ الْقَافِ لَيْسَ مِنْ أُنْبِيَةِ الْجُمُوعِ الْمُتَنَاهِيَةِ؛ لِأَنَّ فَعَالَاتٍ بَفَتْحِ اللَّامِ لَيْسَ مِنْهَا، وَقِيَاسُ أَبِي حَيَانَ لَا يَصِحُّ؛ إِذِ الصَّرْفُ رَدٌّ لِلْأَصْلِ، فَيَقَعُ بِأَدْنَى شَيْءٍ، فَتُوجِبُهُ الْمَشَاكَلَةُ بِخِلَافِ الْمَنْعِ.

### 3-1: المناقشة.

لم يترك الشاوي مسألة تستحق النقاش إلا وناقشها بأسلوب علمي رصين، ينم عن ثقافته اللغوية الواسعة، وقدرته على عرض آرائه بلغة علمية دقيقة، بعيدا عن المهاترات السخيفة، والجدال العقيم. ومن مناقشاته الهادئة الهادفة ما أورده حول قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا﴾<sup>27</sup>؛ إذ أورد<sup>28</sup> أن الزمخشري<sup>29</sup> جعل النَّظَرَ مُسَبَّبًا عَنِ السَّيْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿انظُرُوا﴾، وأن أبا حيان<sup>30</sup> جعل السير سبب النظر، ووصف كلام الزمخشري بالمتناقض، ثم قال - أعني الشاوي -: "التناقض مدفوع، وإلا لزم في كلِّ علةٍ غائيةٍ"، ومثَّل لذلك بـ (تَجَرَّتُ لِلرَّيْحِ)، فالتجارة سببٌ وجوديٌّ مُسَبِّبُ الرِّيحِ، فتقول: "التجارة سببُ الرِّيحِ" فلا يناقض قولك: "تَجَرَّتُ لِلرَّيْحِ"، ويَبَيِّنُ بذلك أن الرِّيحَ علةٌ للتجارة؛ لأنه علةٌ ذهنيةٌ من حيثُ أنه الحاملُ على التجارة، والحيثيةُ مُعْتَبَرَةٌ، وهذا واضح.

كثيرا ما يعرض الشاوي<sup>31</sup> في مناقشاته رأي أحد الشيوخ ابن عطية أو الزمخشري، أو كليهما، ثم يتبعه برأي أبي حيان، ثم يعطي هو رأيه الذي ينصف به ابن عطية أو الزمخشري، ففي قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>32</sup> أعرب ابن عطية<sup>33</sup> كلمة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ جملة فعلية خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك أنه تؤمنون، وأنكر عليه ذلك أبو حيان<sup>34</sup>؛ لأن فيه حذف المبتدأ، وحذف (أنه)، وإبقاء الخبر، فجاء الشاوي وأنصفه قائلا: "حذف المبتدأ لدليل جائز، والمعنى هنا

يرشد إلى المقدر، وكذا "أنه" هو أيضا في قوة مبتدأ، نعم فيه حذف الموصول الحر في وإبقاء بعض صفته".

وقليلا ما يعرض<sup>35</sup> الآراء الثلاث، ثم يبين اتفاق أبي حيان مع ابن عطية في الرد على الزمخشري كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾<sup>36</sup>، أعرب الزمخشري<sup>37</sup> ﴿أَرْضًا﴾ ظرفا منصوبا؛ لأنها نكرة مهمة، وخطأه ابن عطية<sup>38</sup> في أن (أرضاً) ليست مهمة، بل هي مقيدةٌ بكونها بعيدةٌ أو خاليةٌ أو نحو ذلك، ووافقه في ذلك أبو حيان<sup>39</sup>، على أنه لا يصح القول: جلست داراً بعيدةً، أو قعدتُ مكاناً بعيداً إلا بواسطة (في)، ولا يُحذفُ إلا في ضرورةٍ شعريٍّ، أو مع (دَخَلْتُ) على الخلافِ في (دَخَلْتُ) الأزيمة أم متعدية؟

وقال الشاوي: "في كلام (ع) ما يشيرُ إلى الجوابِ عن إشكالِ أن يوسفَ في أرضٍ فكيفَ يأمرُونَ بطرحِهِ في أرضٍ وهو فيها، وذلكَ أنَّ المرادَ أرضٌ غيرُ القريبةِ من أبيه، فأفاد لكنه يصيرُ ظرفاً مُختصاً فلا يُنصبُ على نيةٍ "في" بل لابدٌ من ظهورها، فيتوجَّهُ الردُّ على الزمخشري كما اتفق عليه (ع) و(ح)".

#### 4-1: المقارنة.

لقد اتخذ الشاوي أسلوب المقارنة بين آراء من حاكمهم مطية يتوصل من خلالها إلى الرأي الذي يرى أنه الصواب، ولذلك لا تكاد تخلو آية تقريبا من هذا الأسلوب. ومن مقارناته الكثيرة<sup>40</sup> ما ورد حول قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>41</sup>. محل التوجيه في الآية (له)، رأى الزمخشري<sup>42</sup> أن الأصل في الظرف اللغو التأخير، وأن سيبويه قد نصَّ على ذلك في كتابه، ثم قال: لم أنزله الله في كتابه لو لم يكن فصيحاً؟

ورأى أبو حيان<sup>43</sup> في رده على الزمخشري وغيره أن (له) ناقصٌ لا يصلحُ للخبرية لكان، بل هو في معنى المفعول متعلِّقٌ بـ "كُفُوًا" وفُدمَ عليه. والتقدير: ولم يكن أحدٌ كُفُوًا له. وعلى هذا يبطلُ إعرابُ مكي "له" خبراً، و"كفووا" حالاً من "أحد"، وبذلك يبطلُ سؤالُ الزمخشري؛ لأنَّ سيبويه إنما تكلم في الظرف الذي يصلحُ أن يكونَ خبراً وغيرَ خبرٍ، كقوله: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك"، "فيها" هنا مُستقر خبر للمبتدأ أو لـ"كان". فإن قلت: قد مثلَ بالآية الكريمة قلت: هذا الذي أوقع مكيًا والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سيبويه الظرفَ التامَّ.

بعد هذا ذكر الشاوي أنَّ الزمخشري لم يذكُر أنَّ "له" قابلاً للخبرية كما أعربَهُ به مكي، وإنما ذكر أن حقَّ اللغو التأخير، وهو كذلك في كتاب سيبويه الذي نقلَهُ أبو حيان عنه، فالردُّ على مكِّي صحيح أما على الزمخشري فلا.

#### 5-1: التعليق.



## رابعاً: اختتام تعليقاته بلفظة (تأمله) أو (فاعلمه) أو (فاعرفه).

غالبا ما يختم الشاوي تعليقاته بلفظة تأمله (تكررت في سورة البقرة فقط سبعا وعشرين مرة) أو فاعلمه أو فاعرفه للدلالة على أن ما كتبه يستحق التأمل، ويحتاج إلى إعمال الفكر ليعلم، ومن ذلك قوله<sup>54</sup>: "هذا غير خافٍ على ابن عطية، بل مرادُهُ أَنَّ المصادرَ والجموعَ لا تنضبطُ بالقياس؛ لأنَّ أكثرَ الموجودِ منها غير مقيسٍ فتأملُهُ".

## 6-1: الترجيح.

طبيعة الموضوع تملي على الشاوي أن يلتزم أسلوب الترجيح الذي نلمسه في ثنايا مناقشاته ومقارناته لأقوال من حاكمهم، وذلك حتى يثبت وجهة نظره في هذه المسألة أو تلك. تدل ترجيحات الشاوي على تنوع معارفه وقوته في المحاجة، وقدرته على الإقناع، وحضور بديهته، وشدة تأثيره. ومن ترجيحاته<sup>55</sup> ما نجده في كلمة (البخل) في قول الشاعر<sup>56</sup>:

أبي جودُهُ "لا" البخلَ واستعجَلتْ به "نَعَم" مِنْ فتى لا يمنعُ الجودَ نائله  
فأبو حيان<sup>57</sup> أعربها بدلا، وابن عطية<sup>58</sup> أعربها مفعولا من أجله، وأعربها الشاوي عطف بيانٍ أو نعت.

## 7-1: التدخل لإضافة جديد أو توجيه غامض.

أحيانا يقوم الشاوي<sup>59</sup> بأخذ جزئية من كلام أبي حيان أو غيره ويوضحها، ومثاله ما ذكره ابن مكتوم<sup>60</sup> أحد تلامذة أبي حيان من أن الشعر المقول لأبي الحسين محمد بن جبير الكتاني الشاطبي صاحب الرحلة، وجاء الشاوي وأخبرنا أنه روى عن أبيه وأبي الوليد بن الدباغ وابن أبي العيش وغيرهم، وأنه كان عالماً فاضلاً، مولدُهُ ببلنسه عام أربعين وخمسائة، ومات بالإسكندرية في شعبان عام أربعة عشر وستمئة.

وأحيانا يقوم الشاوي بتوضيح غامض في كلام أبي حيان، كما هو الحال في اللوحتين

الآيتين:

أ- الأولى<sup>61</sup>: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>62</sup>. علق الزمخشري<sup>63</sup> على الآية بأن إخلاف الوعد قبيحٌ لا يُقدّم عليه الكرامُ من الخلق مع جوازِهِ عليهم لحاجتهم، وأشار أبو حيان<sup>64</sup> إلى وجود دسياسة الاعتزال في هذا الكلام، ولم يوضحها، وجاء الشاوي وبين أن الدسياسة الاعتزالية في جعله منع إخلاف الوعد فعلا قبيحا، والله مُنَزَّهٌ عن القبائح، أي: عن فعلها على مذمهمهم.

ب- الأخرى<sup>65</sup> قوله تعالى: ﴿لَنْ تَبْعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>66</sup>، ذكر الزمخشري<sup>67</sup> أن التقدير: (لن تبعدك منهم الوعيد)، وهو لا يليق، فالأملأَنَّ في محلّ الابتداء، و"لن" الخبر. اعترض عليه أبو حيان<sup>68</sup> بأنه إن أرادَ ظاهرَ هذا الكلامِ فليس على مذهبِ البصريين،





(فاطر)، وأعرّبها ابن عطية<sup>93</sup> مبتدأ، واعترض عليه أبو حيان<sup>94</sup> أنه يحتاجُ إلى إضمارِ خبرٍ، ولا دليلَ على حذفه، ورد عليه الشاوي: "هذا من أغرب ما يُسمَعُ من الشيخ، ومن فاطرِ السماوات غيرُ الله".

الأخرى<sup>95</sup>، وفيها قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>96</sup>، قال الحسن في تفسيرها: "مَا يَعْنِي إِلَّا اللَّهُ"<sup>97</sup>، "وأولُّ أبو حيان<sup>98</sup> كلام الحسن بأن معناه: كفى بالذي يستحق العبادة، وبالذي لا يعلم ما في اللوح إلا هو شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ. واعترض ابنُ عطية<sup>99</sup> على هذا القول بأنَّ فيه عَطْفَ الصِّفَةِ عَلَى الْمُوصُوفِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. ورد أبو حيان<sup>100</sup> هذا الاعتراض بأن "مَنْ" لا يوصفُ بها، ولا بشيءٍ من الموصولاتِ إلا بالذي والتي وفروعهما، وذو وذات الطائيتين. وقال الشاوي بعد كل هذا: "هذه مغالطةٌ أو غلط؛ لأنَّ (ع) لم يجعلهُ صفةً صناعيةً لتصريحه بأنَّه معطوفٌ. والمعطوفُ ليس نعتًا بل مرادُهُ الصفةُ المعنوية".

وأحيانا يصح ما نسبه أبو حيان لهذا العالم أو ذاك، كما جاء في كتابه<sup>101</sup> في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾<sup>102</sup> أن أبا حيان ذكر أن الزجاج<sup>103</sup> ذهب إلى تعلقِ المجرور بما تضمَّنه اسمُ الله من المعاني، كما ذكر أن ابن عطية<sup>104</sup> اختار هذا القول؛ لأنه أكثرها احترازا لفصاحة اللَّفْظِ، وجزالةِ المعنى، ورد أبو حيان<sup>105</sup> ما ذكر الزجاج والبن عطية؛ وعده غير صحيحٍ صناعيةً وإن صحَّ معنًى. ونفى الشاوي ما قاله أبو حيان قائلا: "لم يذكر الزجاجُ و(ع) التعلقُ باللفظِ بل من حيثُ المعنى، فكيف يُنسَبُ إليهما اللفظُ؟"

وأحيانا يُعَرِّضُ بأبي حيان؛ لأنه لم ينبه على مأخذ وقع فيه الزمخشري مع أنه من عادته أن ينبه عليه، وذلك ما نجده في تعليقه<sup>106</sup> على قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>107</sup>: "(ت): قولُ (ز)<sup>108</sup>: حذفُ أحدِ الفعلين لم يظهر معناه، والصوابُ حذفُ الفعلِ لدلالةِ المذكورِ عليه؛ لأنه لا يعملُ ما بعد الفاءِ فيما قبلها، فيحتاجُ لتقديرِ فعلٍ، ولم ينبه عليه (ح)<sup>109</sup> خلاف المألوف منه".

وأحيانا يستخدم الشاوي أسلوب الغمز والهمز لينال من أبي حيان، والليبي بالإشارة يفهم كما في كتابه<sup>110</sup> في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا﴾<sup>111</sup>: ذكر الزمخشري<sup>112</sup> أن (مُكِبًّا) لا شيءٍ من بناءِ أَفْعَلٍ مُطَاوَعًا، ولا يُثَقِّنُ هذا ونحوه إلا حَمَلُهُ كتابَ سيبويه، ورد عليه أبو حيان<sup>113</sup> واتهمه بعمى البصر والبصيرة، وبالتجج بكتاب سيبويه، وأتى الشاوي وقال: "كفى المرءَ نيلًا أن تُعدَّ معايبه".

## 2-2: موقفه من الزمخشري.



(تَوْمُونٌ) ، أما ﴿مَا﴾ فهي إما نافية، وإما مصدرية. واعترض عليه أبو حيان<sup>125</sup> ، وادعى عليه أنه قال: "ما" وما بعدها إمّا فاعلاً بـ "قليلاً"، أو مبتدأ ولا خبر له"، ورد الشاوي هذا الادعاء وقال<sup>126</sup>: "ولا يُدعى أنّ "ما" وما بعدها مبتدأ لعدم الخبر، و(ع) لم يدعه، إنما ادّعى النصب لقليلٍ بمحذوفٍ لا غير".

#### 4-2: موقفه من أصحاب البدع والضلالات.

الشاوي حازم في موقفه من أصحاب البدع والخرافات، فقد حكم عليهم بالردة، ولذا هو يُشهر بهم، ويحاربهم بلسانه وقلمه، بل ويدعو إلى قتالهم وجهادهم لاجتثاثهم، وتطهير الأمة من شرهم وضلالهم، ويحرض الحكام عليهم. ففي المحاكمات<sup>127</sup> قال الشاوي: "فلعنهُ الله على الجميع، فقد حاربناهم، وسلطنا عليهم بعض أهل الدول، وما قدر الله بالقتل"، وفي اللوحة (275) قال: "وقصدي بكتهم لعل مُسليماً يقع عليها، وتكون له قدرةً فينتصفُ منهم بالقتل، فإنهم مُرتدون".

لم يصدر الشاوي هذه الأحكام عبثاً. وهو العالم الفقيه. وإنما عن بينة وعلم، وإليك ما حكاه عنهم عن معانية في كتابه<sup>128</sup>: "وقع في المغرب في أتباع الشيخ العالم القطب الرباني أحمد بن يوسف، ما وقع لأتباع العبيديين في ادعائهم الألوهية، ولهم ألفاظٌ واصطلاحاتٌ بينهم يعلمون بها إخوانهم، ومذهبتهم تحليل الميتة واجتماع النساء والرجال، وإنَّ الرجل لا يتحقق بالتسليم لإخوانه إلا أن يسلم زوجته يطؤونها وهو ينظر".

#### 5-2: موقفه من سيبويه والمذهب البصري.

يبدو الشاوي في محاكماته أنه بصري المذهب، وأنه يجلس سيبويه وغيره من أساطين هذا المذهب، ولذلك نجده يستخدم المصطلحات البصرية في سائر محاوراته، كما يستشهد بأقوال البصريين للاستدلال بها على الآراء التي يطرحها للنقاش، ومما يدل على اعتداده بسيبويه ما يأتي:

أ- قوله<sup>129</sup>: "ففي مثال سيبويه<sup>130</sup> "مررت برجلٍ حسنٍ وجهه" بجرّ "حسنٍ" نعتاً لما قبله، رافعاً لما بعده، ويُرفع على أنه خبر".

ب- قوله<sup>131</sup>: "مرادُه أنه دليلُ المبتدأ لا مبتدأ؛ لأن الجملة لا تكونُ مبتدأ على مذهبِ البصريين ما لم تكن في قوة مُفردٍ مُنسبٍ، أو قصد لفظ، وما ذُكر من استحالة محل لا محل تقدّم رده لاختلاف الجهة، والمنع من حيث الجملة فقط".

ج- قوله<sup>132</sup>: "مرادُ (ز) أنه غيرُ مقيسٍ في المصدرِ لقول سيبويه<sup>133</sup>: "وليس كل مصدر يُجمع كالحلوم والأشغال"، يعني أنه سماعيٌ بخلاف ما إذا جعلناه صادقاً على المُخرج، فيكونُ جمعهُ مقيساً".

كما أنه يعتد بأقوال البصريين وجمهورهم، ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله<sup>134</sup> معلقاً على قوله تعالى: ﴿تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>135</sup>: "ونصبه" إذا ترجعونها" المقدر لا يمنع كونهُ جواباً؛ إذ نصبهُ بالجواب هو قولُ الجمهور، فمنعهُ أنها شرطية ممنوعٌ فتأملهُ".

ب- قوله<sup>136</sup>: "فما ردَّ به (ح) على الحوفي في تقديم الجواب، ولا يُقدِّمُ على البصري، غيرُ لازمٍ حيثُ وافق قولاً".

ج- وقوله<sup>137</sup>: "فما ذكرهُ (ح) عن الجماعةِ هو المعتمدُ، ولا يصحُّ غيرُهُ".

لقد كان الشاوي يستشهد بسيبويه لكنه لا يرى حرجاً في مخالفته واتباع غيره إن كان رأيه حسناً، أو وافق قولاً مسموعاً، ومن ذلك ما ورد في كتابه<sup>138</sup> أن ابن عطية<sup>139</sup> في تعليقه على قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾<sup>140</sup> ذكر أنه مُضمَّرٌ أُجْرِي مُجرى الظاهر في أنه يضافُ أبداً، وخطأه أبو حيان<sup>141</sup> لمخالفته مذهب سيبويه<sup>142</sup>، وعلل بأنَّ الضميرَ أعرَفُ المعارفِ، وإضافته تستلزمُ تنكيرهُ، وهو لا يقبلُ التنكير. وعلق الشاوي بأنه وإن خالفَ مذهب سيبويه، فقد وافقَ غيرهُ كالخليل بن أحمد<sup>143</sup> مُحْتَجّاً بالمثل القائل: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّواب".

## 2-6: موقفه من القراءات.

لقد شغلت القراءات حيزاً لا بأس به في كتاب المحاكمات، وهذا يدل على اهتمام الشاوي بعرضها وتوجيهها وإفادة منها، ولما كانت القراءات مروية بالسمع والمشاهدة، ولا مجال للاختيار والاجتهاد فيها، فإن الشاوي كان يعرضها، ولا ينتقدها ولو أنها لم تأت وفق القياس، ومن ذلك مثلاً ما ورد في كتابه<sup>144</sup>: قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾<sup>145</sup>. قرأ عاصم<sup>146</sup> (فَيُضَاعِفُهُ) بالنصبِ بالفاءِ على جوابِ الاستفهامِ، وذكر ابن عطية<sup>147</sup> أن في ذلك قَلَقاً؛ واستشهد بأبي علي الفارسي الذي يرى أن السؤالَ لم يقع على القرضِ، وإنما وقعَ عن فاعلِ القرضِ، وإنما تَنَصَّبَ الفاءُ فعلاً مردوداً على فعلٍ مُستفهمٍ عنه، لكنَّ هذه الفرقةُ مِنَ القراءِ حَمَلَتْ ذلكَ على المعنى، لَكَنَّ قولهُ: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ" بمنزلةِ أن لو قال: "أيقِرِضُ اللهَ أحدٌ فيضاعفهُ".

ونفى أبو حيان<sup>148</sup> صحة كلام ابن عطية، وذكر أن ما منعه يجوز إذا كان الاستفهامُ بأدواته الاسمية، واستشهد بما يأتي: "مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ"<sup>149</sup>، و"أين بيتك فأزورك؟"<sup>150</sup>.

وعلق الشاوي على كلام أبي حيان وذكر أن كلام أبي علي هو الأصلُ، والنصبُ في غيره، وإن وردَ فليسَ على مُقتضى القياسِ ولا الأصلِ، ولا يلزمُ من تواترِ القراءةِ به جريهاً على المقيسِ، بل على وجهِ حَسَنِ في العربيةِ ولو بتأويلٍ.

## 2-7: موقفه من كلام العرب: يشمل كلام العرب العناصر الآتية: الشعر العربي، والأمثال،

ولغات العرب.

لقد كانت هذه العناصر معينا ثرا يستقي منه العلماء مادة لإحكام قواعدهم وتثبيتها، وكان الشاوي يعتد بها، ويوظفها كل ما واتته الفرصة، ويخرج عليها الآراء التي يتعرض لها.

#### أولا: الشعر العربي.

من الروافد التي زودت النحو العربي بالمادة التي أعانت أصحابه على التقييد الشعر العربي، ولذلك نشط العلماء في جمعه من البوادي، والتقاطه من أفواه أصحابه، فما وجدوه مطردا اعتمدوه وقاسوا عليه، وما وجدوه نادرا عدوه شادا، ولم يقيسوا عليه. وصاحبنا الشاوي ذو ملكة قوية، وذاكرة حافظة، ومعينه من الموروث الشعري لا ينضب، وبحره لا تدرك سواحله، يلجأ إليه في كل حين وأن، ليرد به على من حاكمهم. ومن المواطن التي وظف فيها الشاوي الشاهد الشعري المطرد ما يأتي:

الأول<sup>151</sup> علق فيه الشاوي على قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>152</sup>، فذكر رأي الزمخشري<sup>153</sup> ومفاده أن الأمر في نصب "إذا" معضل؛ لأنك إمّا أن تجعل الواو عاطفة كما قال الأخفش الأوسط<sup>154</sup>، فتنصب بها وتجزّ، فتقع في العطف على عاملين، في نحو قولك: "مررتُ أمسي بزيد واليوم عمرو"، وإمّا أن تجعله للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه. ثم ذكر رد أبي حيان<sup>155</sup> على الزمخشري، وخلصته أنه ليس في الآية العطف على عاملين، وأن حرف العطف لم يَبْ مناب عاملين ممنوع، ثم عقب أننا إن نسبنا العمل للأول أو لحرف العطف فلنبايته، أما إن جعلنا الجرّ بياءٍ أخرى منوية فلا إشكال في الجواز، أخرى إن تعددت الباء والفعْل، ولذا جعلوا من أماكن الحذف قول الشاعر<sup>156</sup>:

مَا لِمُجِبِّ جَلْدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَيِّبٍ رَاقَةٌ فَيَجْبُرَا

إنّ "حبيب" مجرورٌ بلامٍ مقدرٍ لا باللام الأولى لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين، وهو

ممتنع.

- الثاني<sup>157</sup> علق فيه الشاوي على قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾<sup>158</sup>، ووقف على التنازع في العامل في (عبدا)، أهو (رأيت) أم (ينهى)، واستشهد لذلك بقول كثير عزة<sup>159</sup>:

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعَيٌّ غَرِيمُهَا .....

ثم قال: "فراعغ" غريمها" يرتبط بالمبتدأ، وراعغ ضمير "غريم" لا يرتبط بالمبتدأ الذي هو

"عزة" إلا إن جعل الضمير لعوده على شيء في قوة ذلك الشيء فتأمله".

- الثالث وقال فيه<sup>160</sup>: "وأما عند إسقاط الحرف فلا يجوز ملاحظته؛ لأنه من باب العطف

على التوهّم، وبأبه الشعر كقول الشاعر<sup>161</sup>:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

- الأخير<sup>162</sup> استدللّ فيه الشاوي على أن كلمة (قوم) لا تشمل النساء والرجال كما زعم الزمخشري إلا على سبيل التغليب بقول زهير<sup>163</sup>:

أَقْوَمُ أَلْ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ .....

#### ثانيا: الأمثال العربية.

لقد كان للأمثال العربية نصيب في ردود الشاوي على من حاكمهم. صحيح هي قليلة بالقياس إلى الشاهد القرآني أو الشعري لكنها موجودة، ومنها المثل الوارد في كتابه<sup>164</sup> "ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة"<sup>165</sup>، حيث حذف المضاف "كل"، وأبقى المضاف إليه (بيضاء) مجرورا كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله: "كل سوداء".

#### ثالثا: الشاذ من كلام العرب.

أما الشاذ من كلام العرب سواء كان شعرا أو مثلا أو لغة من لغات العرب فإن الشاوي كان لا يعتد به، ولا يقيس عليه، ولا ينقض به قاعدة، ولا يرد به مشهرا، ومن أمثلته:

- الأول<sup>166</sup>: قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾<sup>167</sup> قرأ الجمهور (زلزالها) بكسر الزاي، والجحدري بفتحها، وذكر الزمخشري<sup>168</sup> أن المكسور مصدر، وأن المفتوح اسم، وليس في الأبنية فعلاً بالفتح إلا في المضاعف. وردّ عليه أبو حيان<sup>169</sup> بأنه ورد فعلاً بالفتح في غير المضاعف، واستشهد بقولهم: "ناقفة بها خزعال"، ثم ذكر أن (فعال) بالفتح قد يأتي مصدرا، وقد يأتي بمعنى اسم الفاعل، كصلصال بمعنى مُصلِّص، وقصقاص بمعنى مُقصِّص. وردّ الشاوي اعتراض أبي حيان وعدّ ما استشهد به من القليل النادر الذي لا تنقض به القواعد.

- الآخر<sup>170</sup>: خرّج أبو حيان<sup>171</sup> ﴿طُوبَى لَهُمْ﴾<sup>172</sup> على أنه منادى مضاف، تقديره (يا طوباهم)، أي: ما أطيبهم، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الإضافة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>173</sup>:

يا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّاراً للأقوام

أي: يا بؤس الجهل. وردّ عليه الشاوي قائلا: "التدور لا يدفع القواعد المبنية على الأغلب والأكثر".

#### -الخاتمة-

وفي الختام نخلص إلى ما يأتي:

. سعة علم الشاوي، وتنوع ثقافته، فمن اللغة، إلى البلاغة، إلى المنطق، إلى الفقه، إلى

التوحيد.

قدرته على المحاجة، وامتلاكه لناصرية العلوم جعله يتصدى لاعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري بجرأة واقتدار.

حسن استخدامه للإيجاز والإطناب دليل على بلاغته وفصاحته.

وقوفه موقف الند من المفسرين الثلاث الذين كان كل واحد منهم مدرسة في التفسير.

استخدامه لعلم الكلام في الجدل، وفي طرحه لقضاياه النحوية والعقدية، وفي ردوده على اعتزاليات الزمخشري.

محاولته إنصاف ابن عطية والزمخشري لم يمنعه من الرد على اعتزاليات الزمخشري، وإغلاظ القول له أحيانا.

ردوده لم تخرج عن أدب الاختلاف والرد على الرأي المخالف بكل احترام دون قدح أو تجريح إلا من الفكرة أو الرأي.

انتصاره لأهل السنة والجماعة، وتقليله من شأن الفلسفة وعلم الكلام.

اتباعه لمنهج الحق ومحاربته لأصحاب البدع والضلالات ممن يلبسون الدين لبوسا يغطون به انحرافاتهم.

التزامه بالمذهب البصري لم يمنعه من معارضته أحيانا، وأخذ ما يراه مناسباً ومعقولاً من أقوال الكوفيين.

قائمة المراجع:

الهوامش:

- 1 أبو زكرياء يحيى الشاوي. المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري. المخطوطة السليمانية. رقم (259). قسم ياني جامع. إسطنبول بتركيا. 1079: اللوحة 2.
- 2 أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط. ومعه النهر الماد من البحر لأبي حيان، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط2. 1411هـ- 1990م: 12-11/1.
- 3 الرعد: 40.
- 4 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 196.
- 5 الأنفال: 38.
- 6 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 161.
- 7 انظر: أبو حيان. البحر: 4/494.
- 8 انظر: الزمخشري. الكشف. دار الكتب العلمية. ط1. 1415هـ- 1995م: 2/212.
- 9 انظر: الزمخشري. الكشف: 2/212، والسمين الحلبي. الدر المصون: 5/604، وأبو حيان. البحر: 4/494.
- 10 هود: 101.



- 41 الإخلاص: 4  
 42 انظر: الزمخشري. الكشاف: 813/4.  
 43 انظر: أبو حيان. البحر: 529/8.  
 44 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 112.  
 45 الأنعام: 13  
 46 انظر: ابن عطية. المحرر: 141/5.  
 47 انظر: أبو حيان. البحر: 84-83/4.  
 48 انظر: الزمخشري. الكشاف: 73/2.  
 49 الأنعام: 80  
 50 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 139.  
 51 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 135.  
 52 الأعراف: 16  
 53 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 364.  
 54 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 162.  
 55 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 135.  
 56 الزجاج. معاني القرآن. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث. القاهرة. 1994: 323/2.  
 57 انظر: أبو حيان. البحر: 273/4  
 58 ابن عطية 1983: 378/2  
 59 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 173  
 60 ابن مکتوم. الدر اللقيط من البحر المحيط. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط2. 1990م: 149-148/5.  
 61 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 167  
 62 التوبة: 111  
 63 انظر: الزمخشري. الكشاف: 303/2  
 64 انظر: أبو حيان. البحر: 103/5  
 65 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 136  
 66 الأعراف: 18  
 67 انظر: الزمخشري. الكشاف: 90/2.  
 68 انظر: أبو حيان. البحر: 278/4.  
 69 انظر الشاوي. المحاكمات: اللوحة 120.  
 70 انظر: أبو حيان. البحر: 128-127/4  
 71 الأنعام: 40  
 72 انظر الشاوي. المحاكمات: اللوحة 156.

- 73 الأنفال: 5  
 74 انظر: أبو حيان. البحر: 4/459.  
 75 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 262.  
 76 المؤمنون: 14  
 77 يونس: 43  
 78 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 174  
 79 ابن عطية 1983: 9/48  
 80 انظر: أبو حيان. البحر: 5/161  
 81 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 174.  
 82 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 161.  
 83 الأنفال: 43  
 84 انظر: الزمخشري. الكشاف: 2/218  
 85 انظر: أبو حيان. البحر: 4/502.  
 86 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 161.  
 87 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 341.  
 88 الأنبياء: 108  
 89 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 171.  
 90 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 113.  
 91 الأنعام: 14  
 92 انظر: أبو حيان. البحر: 4/85.  
 93 انظر: ابن عطية. المحرر: 5/142  
 94 انظر: أبو حيان. البحر: 4/85.  
 95 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 196.  
 96 الرعد: 43  
 97 انظر: أبو حيان. البحر: 5/401.  
 98 انظر: أبو حيان. البحر: 5/401.  
 99 انظر: ابن عطية. المحرر: 10/54  
 100 انظر: أبو حيان. البحر: 5/401.  
 101 انظر الشاوي. المحاكمات: اللوحة 109-110.  
 102 الأنعام: 3  
 103 انظر الزجاج. معاني القرآن: 2/228.  
 104 انظر: ابن عطية. المحرر: 5/126]



- 135 الواقعة: 87
- 136 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 120.
- 137 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 360.
- 138 انظر: المصدر نفسه: اللوحة 120.
- 139 انظر ابن عطية. المحرر: (198/5)
- 140 الأنعام: 41
- 141 انظر: أبو حيان. البحر: 128/4.
- 142 انظر: السيرافي 2008: 177/2
- 143 الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية. 2003: 570/2.
- 144 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة: 350.
- 145 الحديد: 11
- 146 (ابن مجاهد. السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة. 1980: 625)
- 147 انظر ابن عطية. المحرر: 299/14.
- 148 انظر: أبو حيان. البحر: 219/8.
- 149 ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح البخاري. المكتبة السلفية. مصر. 1390 هـ: 464/13.
- 150 المبرد. المقتضب. تحقيق حقق: محمد عظيمة. عالم الكتب. بيروت: 21/2.
- 151 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة: 392.
- 152 الليل: 1
- 153 انظر: الزمخشري. الكشاف: 258/4
- 154 (الأخفش الأوسط تحقيق: هدى قراة. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. 1990: 580/2.
- 155 انظر: أبو حيان. البحر: 479/8.
- 156 (ابن حجر 1399 هـ: 199/4):
- 157 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة: 397.
- 158 العلق: 9-10
- 159 كثير. ديوان كثير عزة. جمع وشرح إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت – لبنان. 1971: 143.
- 160 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة: 398.
- 161 زهير بن أبي سلمى. ديوان زهير. شرح حمدو وطاس. دار المعرفة. بيروت. ط2. 2005: ص76.
- 162 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 340
- 163 زهير بن أبي سلمى. ديوان زهير: ص13.
- 164 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة: 393.
- 165 (الميداني 1979: 281/2)
- 166 انظر: الشاوي. المحاكمات: اللوحة 397.

